S/2020/411

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
18 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 18 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخا من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو إستونيا، إندونيسيا، بلجيكا، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن الحالة في الشرق الأوسط (اليمن) التي عقدت يوم الخميس، 14 أيار/مايو 2020. وأدلى ممثل اليمن أيضا ببيان.

وفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، التي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن وباء COVID-19، ستصدر الإحاطتين والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*التوقيع*) سفين **يورغنسون**
رئيس مجلس الأمن

010620 230520 20-06819 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول

بيان المبعوث الخاص إلى اليمن، مارتن غريفيث

أود أن أبدأ بتوجيه أحر التمنيات لشعب اليمن وللمسلمين في جميع أنحاء العالم بمناسبة شهر رمضان المبارك.

جئت إلى المجلس مرة أخرى لأعرب عن الأمل بدلا من الإبلاغ عن تحقيق نجاح. وهذا أمر محبط في وقت يهدد فيه انتشار مرض فيروس كورونا (COVID-19) والانكماش الاقتصادي العالمي بالتسبب في مزيد من الشدائد في بلد شهد بالفعل شدائد أكثر من أي بلد آخر تقريبا. ولكنني آمل أن أوضح للمجلس اليوم أن إنهاء القتال في اليمن قريب المنال. لقد قدمت الأمم المتحدة خريطة طريق قابلة للتنفيذ. والأمر متروك لأولئك الذين لديهم الأسلحة والسلطة لاتخاذ القرارات اللازمة لتحقيقها.

ومنذ دعوة الأمين العام في آذار/مارس إلى وقف إطلاق النار، يتحدث الناس في جميع أنحاء اليمن بكل حزم مطالبة بالسلام. وردا على ذلك، أطلعت حكومة اليمن وأنصار الله في نهاية آذار/مارس على مشاريع اتفاقات بشأن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، والتدابير الإنسانية والاقتصادية، والاستئناف العاجل للعملية السياسية. ومنذ ذلك الحين، دخلت في مفاوضات مكثفة مع الطرفين، لتحديد نقاط الالتقاء والبناء عليها واقتراح نصوص توفيقية حيثما لا تزال هناك خلافات. وتمثل أحدث نسخ تشاطرتها مع الطرفين صفقة متوازنة وواقعية.

ويسرني أن أبلغكم بأننا شهدنا تقدما كبيرا في تلك المفاوضات، ولا سيما فيما يتعلق بوقف إطلاق النار. وهذا هو العنصر الأهم. فهو يستجيب مباشرة لنداءات الشعب اليمني الذي يحتاج بشدة إلى قدر من الهدوء للعودة إلى حياته. بيد أن وقف إطلاق النار جزء من صفقة أوسع نطاقا يلزم الاتفاق عليها بالكامل، ولا تزال هناك خلافات بشأن بعض التدابير الإنسانية والاقتصادية في إطار تلك الصفقة. وأعتقد اعتقادا راسخا أن جميع هذه التدابير ضرورية وطال انتظارها. وهي ليست مسائل جديدة؛ والأمم المتحدة تدعو إليها منذ وقت طويل. إنها من أجل شعب اليمن لا مصالح هذا الطرف أو ذاك. وينبغي أن يكون الطرفان قادرين على الاتفاق على كيفية المضي قدما بها بسرعة.

وهذه التدابير الإنسانية والاقتصادية ضرورية أيضا لمساعدة اليمن على مكافحة COVID-19، الذي ينتشر بمعدل غير معروف، نظرا لمستويات الاختبار المنخفضة جدا. وتشمل هذه التدابير إنشاء خلية عمليات مشتركة بين الطرفين لمكافحة الفيروس، مما سيتيح وصول الإمدادات الطبية والعاملين في المجال الطبي إلى الفئات الضعيفة من السكان. وهي تشمل أيضا إعادة تأكيد الالتزامات السابقة للطرفين بالإفراج عن المحتجزين في سياق النزاع. وفي هذا الصدد، آمل وأتوقع أن يمضي الطرفان قدما على الفور في وضع خطة لتنفيذ عمليات إطلاق السراح الواسعة النطاق التي التزما بها بالفعل في شباط/فبراير. إنني أشعر بالإحباط الشديد لأن الكثير من الأسر اليمنية اضطرت إلى الانتظار لأشهر أخرى، دون داع على الإطلاق، لجمع شملها مع أحبائها. وينبغي ألا تصبح تفاصيل التنفيذ مسألة أخرى تستلزم مفاوضات مطولة.

وقد تعاملت حكومة اليمن بصورة بناءة للغاية مع مقترحات الأمم المتحدة. وهذا أمر مشجع للغاية، وأنا ممتن لها. كما تعاملت جماعة أنصار الله بجدية وإيجابية مع مقترحات الأمم المتحدة. وتلك مؤشرات هامة على استعداد الطرفين لتقديم العديد من التنازلات اللازمة لإحلال السلام في اليمن. وعلاوة على ذلك، استفادت المفاوضات من الدعم الدبلوماسي الدولي والإقليمي المتضافر، بما في ذلك من المملكة العربية

السعودية وعمان وأعضاء مجلس الأمن وغيرهم. كما أعرب عن امتناني للتحالف لتمديد وقفه إطلاق النار خلال شهر رمضان. غير أن شعب اليمن محق في أن يشعر بالإحباط إزاء بطء وتيرة المفاوضات. ونأمل جميعا أن نرى المفاوضات تختتم قريبا بنجاح.

وقد ألقى النشطاء في مجال حقوق المرأة الضوء على العواقب الوخيمة للنزاع على النساء والفتيات. وقد أظهرت اليمنيات مرارا وتكرارا قيادتهن ونشاطهن، حيث قدن الدعوة إلى وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى ومساعدة السكان المدنيين. وإنني أتشاور بانتظام مع الفريق الاستشاري الفني للمرأة اليمنية، ومكتبي على اتصال مع مجموعة متنوعة من المنظمات النسائية. يجب أن تظل المرأة في طليعة جهود السلام. إنني مقتنع تماما بذلك، وأريد أن أكرر دعوتي إلى أن يشرك الطرفان المرأة في وفودهما التفاوضية وفي صنع القرار، تمشيا مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

وعلاوة على ذلك، احتفل يوم 3 أيار/مايو باليوم العالمي لحرية الصحافة. وكان ذلك تذكيرا بالمخاطر غير العادية التي يتعرض لها الصحفيون في اليمن للقيام بعملهم. وبدون تقاريرهم، لما عرفنا الكثير عن التكلفة الحقيقية للصراع. لقد خلق الصراع بيئة قمعية بشكل متزايد لوسائط الإعلام. على جميع الأطراف التزام بحماية الصحفيين والتمسك بحرية الصحافة. ويساورني القلق بشكل خاص إزاء أحكام الإدانة التي أصدرتها الشهر الماضي محكمة مقرها صنعاء بحق 10 صحفيين، بما في ذلك أحكام بالإعدام. وأدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع الصحفيين المحتجزين.

ولا يزال الوضع العسكري في اليمن يبعث على القلق البالغ. وفي آخر إحاطتين لي (انظر S/PV.8745 و S/2020/313)، قرعت جرس إنذار بشأن القتال في مأرب. ومما يثير جزعي أن الأعمال القتالية هناك لا تزال مستمرة. كما نشهد قتالا عنيفا في محافظتي البيضاء والضالع. وفي الحديدة، تتوالى انتهاكات كثيرة لوقف إطلاق النار. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء القصف المنتظم للمناطق السكنية في المدينة والمناطق الجنوبية. ولا تبرح بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة تحافظ على الحوار مع الطرفين، ولكن عملها يتعرض لضغوط. ويؤسفني أن أبلغكم بأن العقيد محمد الصليحي، ضابط الاتصال عن حكومة اليمن الذي أطلق عليه الرصاص في آذار/مارس، توفي متأثرا بجراحه. إن وفاة العقيد الصليحي أمر محزن، وأتقدم بخالص التعازي إلى أسرته. وآمل أن يجد الطرفان سبيلا للتغلب على انعدام الثقة بينهما وإعادة تنشيط لجنة تنسيق إعادة الانتشار والآليات المشتركة لتنفيذ اتفاق الحديدة.

وعلاوة على ذلك، يساورني قلق عميق إزاء الحالة في الجنوب، حيث أخشى أن الحالة تنذر بعاصفة مدمرة. فسكان عدن على وجه الخصوص يواجهون تفشي مرض كورونا وغيره من الأمراض التي يعتقد أنها تشمل الملاريا والكوليرا وحمى الضنك. وترتفع الوفيات يوميا، ولكن لا أحد يعرف السبب بالضبط لأن النظام الصحي غير مجهز لتشخيص الناس وعلاجهم. وقد ألحقت الفيضانات الشديدة غير المعتادة في أواخر نيسان/أبريل أضرارا بالبنية التحتية والمنازل، مما أدى إلى تدهور البنى التحتية المتهالكة وتفاقم انقطاع التيار الكهربائي. وقد وصلت الخدمات العامة التي طال تدهورها إلى نقطة الانهيار.

وفي ظل هذه الخلفية غير المستقرة، فإن إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي الصادر في 25 نيسان/أبريل يبعث على القلق البالغ. وتهولني الخطوات اللاحقة التي اتخذها لجعل المؤسسات المحلية في عدن مسؤولة أمامه. وبالإضافة إلى هذا المزيج المروع، تتزايد التوترات العسكرية الآن في الجنوب، ولا سيما في أبين وسقطرى. وأدعو إلى ضبط النفس فورا. ويجب على حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي أن

يكثفا جهودهما من أجل التنفيذ العاجل لاتفاق الرياض. فمن شأن التنفيذ أن يساعد على ضمان الحوكمة المستجيبة وتحسين تقديم الخدمات في عدن. كما ينص على إشراك المجلس الانتقالي الجنوبي في وفد التفاوض التابع للحكومة في عملية سياسية مستأنفة تقودها الأمم المتحدة بهدف إنهاء النزاع الوطني. وهذا أمر هام لجعل العملية السياسية أكثر شمولا.

وأريد أن أثير تطورا آخر يبعث على القلق. في 16 نيسان/أبريل، أعلنت جماعة أنصار الله أنها ستسحب أموالا من الحساب الخاص في فرع الحديدة التابع للبنك المركزي اليمني. وقد طلب مكتبي مرارا وتكرارا وثائق من أنصار الله تلزم للتحقق من نشاط الحساب الخاص. وقد كتبتُ إلى قيادة أنصار الله لأكرر هذا الطلب شخصيا، ونحن نعمل مع كلا الطرفين لإيجاد سبيل للمضي قدما.

وأتوقع أني سأتمكن من الإبلاغ عن نجاح مفاوضاتنا بحلول المرة القادمة التي أقدم فيها إحاطة إلى المجلس. وأتوقع من الطرفين أن يعتمدا الاتفاقات قريبا، حتى نتمكن من توجيه انتباهنا إلى الخطوات التالية.

وبعد اعتماد الاتفاقات، سيستأنف الطرفان بسرعة العملية السياسية التي ستهدف إلى إبرام اتفاق لإنهاء النزاع بصورة شاملة ووضع الترتيبات السياسية والأمنية لفترة انتقالية. ومن شأن الفترة الانتقالية أن تتيح لليمن فرصة للنجاة من بؤس النزاع. وسيسمح ذلك بتحول التركيز نحو إعادة الإعمار والانتعاش والمصالحة. ومن شأن ذلك أن يمهد الطريق لمستقبل يتم فيه تلبية الاحتياجات الأساسية لليمنيين وتكون أسرهم آمنة فيه بدلا من الجوع والمرض والخسارة. وسيتمكن الصحفيون من أن يقدموا تقاريرهم بحرية، وسيتم احترام حرية التنقل. ويمكن للنساء أن يجاهرن برأيهن ويكن في موقع القيادة دون المخاطرة بالتعرض للقمع. وبدلا من القلق والكآبة، سيعلق الشباب اليمني آمالا كبيرة على مستقبلهم. ومن شأن مؤسسات الدولة اليمنية أن تخدم المواطنين على نحو منصف، بدلا من خدمة المصالح الضيقة للنخبة السياسية. وسيتم حل الخلافات من خلال الشراكة والحوار.

إن هذا المستقبل بالنسبة لليمن واقعي وممكن للغاية. ومن شأن مشاريع الاتفاقات التي وضعها مكتبي على الطاولة أن تضع اليمن في بداية ذلك الطريق. والنتيجة في أيدي الطرفين. وللمجلس دور حيوي يؤديه في دعمهما، والأهم من ذلك في دعم الشعب اليمني على طريق السلام.

المرفق الثاني

بيان الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بالنيابة ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، راميش راجاسينغام

في جلسة الإحاطة التي عقدت الشهر الماضي (انظر S/2020/313)، أبلغنا أن اليمن لم يؤكد سوى حالة واحدة من مرض فيروس كورونا. واعتبارا من صباح اليوم، قفز هذا الرقم إلى 72 حالة مؤكدة، بما في ذلك 13 حالة وفاة. وأُبلغ عن 62 من هذه الحالات – أي أكثر من 85 في المائة – في الأيام العشرة الأخيرة فقط. لدى الوكالات الإنسانية كل الأسباب للاعتقاد بأن انتقال العدوى المجتمعية يحدث في جميع أنحاء البلاد. فالتقارير الرسمية متأخرة عن الإصابات الفعلية، تماما كما هي في أماكن أخرى كثيرة.

وكما هو الحال في بقية العالم، يشعر الملايين من الناس في اليمن بخوف عميق من احتمال أن يعصف مرض غير معروف ببلدهم. وقد اعترف الأمين العام بهذا الخوف في الشهر الماضي، مشيرا إلى أن الناس في كل مكان "يريدون أن يعرفوا ما يجب القيام به وإلى أين يلجؤون للحصول على المشورة". وحث أيضا على أن يكون النهج العالمي إزاء مرض كورونا شفافا ومستجيبا وخاضعا للمساءلة. تسعى السلطات اليمنية إلى الحصول على الدعم. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لمواجهة الفيروس. وهذا يعني الإبلاغ عن الحالات في كل مكان، وإبقاء الناس على علم، ورعاية المرضى واتباع مشورة الخبراء. وقد أدى هذا النهج إلى تسوية المنحنى البياني في بلدان أخرى، ويمكن أن يفعل الشيء نفسه في اليمن.

هذه هي الخلفية التي سأطلع المجلس اليوم إزاءها على آخر المستجدات بشأن الأولويات العامة الخمس للاستجابة الإنسانية الأوسع نطاقا، وهي: حماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية وإيصالها، والتمويل، والاقتصاد، والتقدم نحو السلام.

ولنبدأ بحماية المدنيين. نرحب بقرار التحالف تمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد حتى نهاية شهر رمضان المبارك. ونأمل، شأننا في ذلك شأن المبعوث الخاص، أن يترجم ذلك قريبا إلى اتفاق متبادل لإنهاء جميع المعارك على أرض الواقع. تظهر الاشتباكات الأخيرة في الحديدة ومأرب والجوف والبيضاء وأبين وسقطرى وأماكن أخرى أننا لم نبلغ تلك النقطة بعد. لقد ارتفعت الخسائر في صفوف المدنيين مرة أخرى في نيسان/أبريل، حيث قُتل أو جُرح 177 مدنيا في جميع أنحاء البلد. وفي الربع الأول من عام 2020، أُبلغ عن وقوع ستة هجمات على المرافق الصحية – أي بزيادة ثلاثة أضعاف عن الربع السابق. وأُبلغ عن هجوم واحد على الأقل من هذا القبيل في نيسان/أبريل، على الرغم من الجائحة. ويقتضي القانون الدولي الإنساني من جميع الأطراف أن تحرص باستمرار على تجنب المدنيين والأهداف المدنية خلال جميع العمليات العسكرية. ويجعل مرض كورونا من احترام المرافق الطبية وحمايتها بما يتماشى مع القانون الدولي أمرا بالغ الأهمية.

ويبدو أن هذا المرض يؤدي إلى تفاقم مخاطر الحماية بشكل مباشر. ففي 6 نيسان/أبريل، ألقى رجال مسلحون قنابل يدوية على حراس مركز للعزل في مستشفى في الضالع. كما أن الخوف من الوصم قد يؤدي بعدد أقل من الناس إلى التماس الرعاية الطبية عندما يحتاجون إليها. وبالنسبة للاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين، فإن الوصم يشكل بالفعل مصدر قلق بالغ. وتتزايد التقارير عن ترحيل اللاجئين والمهاجرين قسرا أو احتجازهم بسبب مخاوف من مرض كورونا. ويتزايد التحريض ضد هؤلاء الناس – الذين عانى العديد منهم بالفعل من صدمات مروعة أثناء رحلتهم إلى اليمن.

وأود أن أردد النداءات الأخيرة التي وجهها الأمين العام ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها لصالح تغليب المعرفة والتماسك الاجتماعي على الشائعات وإلقاء اللوم على الآخرين. إن هذا هو الوقت المناسب حقا لما أسماه الأمين العام "العلم والتضامن". لقد تميز اليمن بدعمه السخي للاجئين والمهاجرين على مر السنين. ولا تزال الأمم المتحدة حريصة على دعم السلطات والمجتمعات اليمنية في التمسك بهذا التقليد النبيل ونحن نعمل معهم لمكافحة مرض كورونا في جميع أنحاء البلد.

والمسألة الثانية هي وصول المساعدات الإنسانية، وهو أمر مطلوب أيضا بموجب القانون الدولي الإنساني. ونحن نعمل مع جميع المعنيين لاتخاذ الاحتياطات المناسبة لمكافحة مرض كورونا مع الحفاظ على المساعدة المنقذة للحياة. ولكن هناك عدة أسباب تدعو إلى القلق. فمن المستحيل تناوب الموظفين بصورة منتظمة، لأن العاملين في مجال تقديم المعونة يفتقرون إلى إمكانية الوصول على نحو يمكن التنبؤ به إلى الرحلات الجوية من البلد وإليه. كما أننا لا نعرف ما إذا كانت الموافقة على عمليات الإجلاء الطبي، إذا لزم الأمر، ستتم بسرعة. وهذه مسائل أساسية للوفاء بواجبنا المتمثل في رعاية الموظفين.

ونلاحظ أيضا زيادة مثيرة للقلق، لا سيما في الشمال، في المضايقة والتحريض ضد الأمم المتحدة. وهذا يجعل عملنا أكثر خطورة بلا داع، وأحيانا ما يجبر الشركاء على وقف الأنشطة في الوقت الذي تمس فيه الحاجة إليها. ونطلب من حكومة اليمن وسلطات أنصار الله العمل معنا بشأن هذه النقاط على وجه الاستعجال، بما في ذلك تجديد الالتزامات بسلامة وأمن العاملين في مجال المعونة.

وأود أن أنوه بالدور البناء الذي تضطلع به الدول الأعضاء في المساعدة على تيسير رحلات ركاب جوية. فقد سمحت حكومة إثيوبيا لدائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية باستخدام مطار أديس أبابا في عدة رحلات جوية. كما تقوم لجنة الإخلاء والعمليات الإنسانية في الرياض بدور مفيد.

وللأسف، ما زلنا أيضا نواجه عقبات في عملنا، ترجع إلى ما قبل تفشي الجائحة. وفي الجنوب، لا يزال التحدي الأكبر يتمثل في الحالة المتقلبة. ويُضعف تصاعد التوترات وتجدد الاشتباكات الحوكمة والخدمات العامة، فضلا عن تعقيد قدرة الوكالات على تخطيط البرامج وتنفيذها على نحو موثوق.

إن العمليات الحكومية معقدة للغاية وتتداخل أحيانا مع استقلالية المعونة. وانتظرت عشرات من مشاريع المنظمات غير الحكومية شهورا للموافقة عليها في الجنوب، مما أعاق فعليا تمويلا من المانحين بمبلغ 100 مليون دولار. ولا يزال التأخير في منح تأشيرات الدخول للموظفين الدوليين يشكل مصدر قلق أيضا.

وفي الشمال، تزداد حدة التحديات التي تواجه إمكانية الوصول. وكما ذكرنا في الشهر الماضي، أجرت السلطات مؤخرا عدة تحسينات هامة، ونحن نقدر هذا التقدم. ولكن لا تزال هناك حاجة إلى القيام بالمزيد. وتتمثل الأولوية الأكثر إلحاحا في الموافقة على 93 مشروعا معلقا من مشاريع المنظمات غير الحكومية، وكثير منها ينتظر منذ أشهر. وتمثل هذه المشاريع في مجموعها 180 مليون دولار من استثمارات المانحين. ونحتاج أيضا إلى إجراءات أكثر فعالية للمشاريع المقبلة ووضع حد للتأخيرات التعسفية في التنقل والاحتجاز والمضايقة والتدخل في عمليات المعونة.

وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، أتيحت لنا فرصة لتذكير كبار مسؤولي أنصار الله بجميع الخطوات اللازمة لتهيئة نفس الحد الأدنى من الظروف الإنسانية المتوقعة في كل مكان آخر من العالم. وسنواصل العمل معهم لتحقيق النتائج السريعة التي نحتاج إليها لتهيئة بيئة أكثر تمكينا للعمل الإنساني.

وعلى صعيد منفصل، نواصل أيضا الدعوة إلى السماح بالوصول إلى ناقلة النفط المتهالكة "صافر". وفي الأسبوع الماضي، كتب أحد كبار ممثلي السلطات في صنعاء إلى الأمم المتحدة لتسليط الضوء على "الضرورة الملحة" لإجراء تقييم. ونرحب بهذا الحماس ونتابع الأمر للتأكد من أن سلطات أنصار الله ستسهل فعلا هذا العمل دون فرض شروط غير ضرورية مرة أخرى.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي تواجهها أفرقتنا، فإننا نبذل قصارى جهدنا للبقاء وتسليم المعونة والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس. وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على قدرتنا على إيصال المعونة، بما في ذلك القيود والافتقار إلى التمويل والتدابير التي نضطر لاتخاذها للتخفيف من المخاطر التي نواجهها. ومع ذلك، ما زلنا نصل إلى أكثر من 10 ملايين شخص شهريا. وتوفر هذه البرامج الواسعة النطاق الغذاء والمياه والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. وهي تتيح بعض أفضل الفرص للناس لوقاية أنفسهم من جائحة كوفيد-19.

كما أننا نتوسع في الأنشطة الخاصة المتعلقة بالجائحة. ويجري تجهيز 38 مستشفى لتكون بمثابة مرافق للعلاج من المرض. وتعمل أفرقة الاستجابة السريعة في جميع المناطق. ويجري تدريب الأخصائيين الصحيين وإيصال الإمدادات الأساسية – بما في ذلك أجهزة التنفس الاصطناعي والاختبارات والكواشف ومواد الحماية الشخصية للعاملين الصحيين. وهناك حاجة إلى كميات هائلة من الإمدادات ذات الصلة بكوفيد-19 في جميع أنحاء البلد، وهذا هو السبب في أننا نطلب من الجميع إعطاء اليمن أعلى أولوية في سلاسل التوريد العالمية ذات الصلة بالجائحة.

ومع ذلك، فنحن بحاجة ماسة إلى المال للإنفاق على هذه البرامج. وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة: تمويل عملية المعونة. لقد كتبت منظمة الصحة العالمية مؤخراً إلى حكومة اليمن وسلطات أنصار الله في صنعاء لإبلاغها بأنه يجب على المنظمة خفض أنشطتها تدريجياً بسبب نقص التمويل. وستتوقف أفرقة الاستجابة السريعة لجائحة كوفيد-19 التي ذكرتها للتو عن العمل في الشهر المقبل. وستغلق مراكز التغذية العلاجية، التي تعالج الأطفال الذين يعانون من أشد أشكال سوء التغذية، أبوابها بحلول آب/أغسطس.

وفي خضم الجائحة، فإن هذا أمر صادم. إن الوقاية من الأمراض وإطعام الأطفال المرضى هي من البرامج التي يتفق الجميع على ضرورة حمايتها بأي ثمن. كما أن الأنشطة الأساسية الأخرى معرضة للخطر. ومن بين البرامج الرئيسية للأمم المتحدة وعددها 41، سيبدأ إغلاق 31 برنامجا في الأسابيع القليلة المقبلة إذا لم نتمكن من تأمين أموال إضافية. وهذا يعني أنه المرجح أن أناسا كثيرين آخرين سيموتون.

ونوجه نداء عاجلا إلى المانحين للإفراج عن الأموال الآن لمواصلة عمليات المعونة القائمة على المبادئ. وتقدر الوكالات أنها ستحتاج إلى ما يصل إلى بليوني دولار لتغطية الأنشطة الأساسية في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر.

وتجسد هذه المتطلبات استراتيجية استجابة ذات أولويات محددة بإحكام، سيتم نشرها في وقت لاحق من هذا الشهر. وتستند الاستراتيجية إلى العمل الشاق الذي قامت به الوكالات على مدى الأشهر القليلة الماضية لضمان مستويات مخاطر مقدور عليها في بلد يعاني فيه ملايين الأشخاص من ضعف شديد ويحتاجون إلى المساعدة.

وفي 2 حزيران/يونيه، ستستضيف المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة مؤتمرا افتراضيا لإعلان التبرعات. وسيتيح ذلك الحدث فرصة هامة كي نظهر للمدنيين أن المجتمع الدولي لن يتخلى عنهم فيما

لا يزالون بحاجة ماسة إلى المساعدة. وبدأ المانحون في الإشارة إلى الدعم، بما في ذلك الإعلان عن تبرع كبير من المملكة العربية السعودية وإعلان الولايات المتحدة عن تمويل سيكون بمثابة شريان حياة.

غير أن التبرعات المعلنة لا تزال أقل بكثير مما هو مطلوب، ومعظمها لم يُدفع بعد. والتبرعات المعلنة في حد ذاتها لا يمكن أن تنقذ الأرواح ونحن ندعو جميع المانحين إلى التعهد بتقديم تبرعات سخية وسرعة دفعها – وحبذا لو كان ذلك قبل الحدث الذي سيُنظم في 2 حزيران/يونيه. وندرك أن ميزانيات المعونة آخذة في التقلص في كل مكان ونقدر كثيرا الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة.

والمسألة الرابعة هي الاقتصاد. فاليمن يستورد كل شيء تقريباً. وخلال الأشهر القليلة الماضية، انخفضت الواردات الغذائية التجارية عبر الحديدة والصليف. وفي نيسان/أبريل، بلغ مجموعها 000 195 طن متري فقط – وهو واحد من أدنى الأرقام حتى الآن. وارتفعت واردات الوقود ارتفاعا كبيرا خلال الفترة نفسها، ربما بسبب انخفاض أسعار النفط.

ويجب دفع ثمن الواردات بالعملة الصعبة. ويعني ضعف الريال اليمني – حيث يبلغ سعر صرف دولار الولايات المتحدة حوالي 600 ريال في الشمال و 690 ريالا في الجنوب – أن عددا أقل من الناس يستطيعون تحمل تكاليف السلع الأساسية التي يحتاجونها للبقاء على قيد الحياة. ويحد سعر الصرف الحالي، الذي يزيد بثلاثة أضعاف عما كان عليه قبل الأزمة، بشدة من قدرة الحكومة على تمويل الواردات أو دفع تكاليف الخدمات العامة.

ويُنتظر أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى جعل هذه الديناميات تزداد سوءا. والتحويلات المالية من الخارج – وهي أكبر مصدر للعملات الأجنبية في اليمن – آخذة في الانخفاض، وإن كان من الصعب تحديد حجم هذا الانخفاض. وغالباً ما يعتمد اليمنيون الذين لا يزالون يشغلون وظائف في الداخل على العمل اليومي. ويحتاج هؤلاء العمال إلى أجور يومية لإطعام أسرهم، وسيكون العديد منهم غير مهيأين للحد من تحركاتهم والامتثال للوائح المماثلة ذات الصلة بكوفيد-19.

ويتعين علينا اتخاذ إجراءات جريئة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتخفيف وطأة التدابير التي قد تكون ضرورية لحماية الصحة العامة. وينبغي أن يشمل هذا الدعم الضخ المنتظم للنقد الأجنبي واتخاذ خطوات لزيادة كميات الأغذية وغيرها من السلع بأسعار معقولة في الأسواق في جميع أنحاء البلد على وجه السرعة. وينبغي، قدر الإمكان، السماح للمهاجرين اليمنيين بمواصلة العمل في الخارج.

وتتعلق النقطة الأخيرة بالتقدم نحو السلام. إن السلام هو أفضل فرصة أمام اليمن لاحتواء كوفيد-19 ونأمل أن تعمل الأطراف مع المبعوث الخاص لجعل السلام حقيقة واقعة. وهذا أمر ضروري ليس من أجل الصحة العامة فحسب، ولكن أيضا من أجل ملايين اليمنيين الذين كانوا، حتى قبل هذه الجائحة، منهكي القوى بعد خمس سنوات من حرب لم يرغبوا فيها فقط.

المرفق الثالث

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسوريفا

اســـمحوا لي أن أبدأ بتناول إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي: إننا نشـــعر بالقلق ونحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس والدخول في حوار جامع يعالج الشواغل المشروعة لجميع اليمنيين، بما في ذلك في الجنوب. ونشدد على أهمية تنفيذ اتفاقي الرياض وستوكهولم ونشجع على مواصلة المشاركة السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لضـــمان إبرام وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني واتخاذ تدابير لبناء الثقة واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، نرحب بتمديد وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه التحالف ونحث الحوثيين على الانضـــمام إلى حكومة اليمن والقيام بالشيء ذاته فورا.

لا تزال الحالة الإنسانية التي وصفها السيد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالإنابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، تبعث على القلق العميق. ونصف المحتاجين – حوالي 12.24 مليون شخص – هم من الأطفال. ومع تأكيد المزيد من حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا، فإنني أثني على موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ودوائر العمل الإنساني بأسرها في اليمن على جهودهم لإنقاذ الأرواح والحفاظ على الكرامة. واستجابة للدعوة الموجهة في الشهر الماضي لزيادة التمويل، فإن بلجيكا ستواصل مساهمتها البالغة 5 ملايين يورو في الصندوق القُطري المشترك لليمن في هذا العام. وفي خضم هذه الجائحة، التي جعلتنا نعيش جميعا أوقاتا عصيبة، لا يزال تضامننا مع مصير الشعب اليمني قويا. وستصل المساعدة الإنسانية التي تقدمها بلجيكا إلى مبلغ قياسي يبلغ نحو 200 مليون يورو في هذا العام، مع التركيز بقوة على آليات الصرف المرنة، مثل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القُطرية المشتركة.

وأكرر أيضا أهمية وصول المساعدات الإنسانية. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء عرقلة المساعدة الإنسانية ونذكّر جميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن الانتهاكات.

لقد تأثرت النساء بشكل خاص جراء الأزمة في اليمن. ويساورنا بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف جنسي وجنساني ذات صلة بالنزاع، فضلا عن التخويف والاحتجاز التعسفي، بما في ذلك للمدافعات عن حقوق الإنسان. وما تحققه منظمات المجتمع المدني التي تقودها المرأة مثير للإعجاب – مثل التفاوض على الإفراج عن السجناء – وكثيرا ما تعاني هذه المنظمات من قلة الموارد أو ضعف الاعتراف الرسمي. ونحث الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بتمكين المرأة من المشاركة الكاملة والهادفة في عملية السلام، بما في ذلك عن طريق تنفيذ خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، ونعول على المبعوث الخاص لتعزيز وتيسير تحقيق هذه الأهداف.

في الختام، أكرر أهمية تحقيق الانتعاش الاقتصادي والسماح بوصول الأمم المتحدة إلى الناقلة صافر.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة، ياو شاوجون

أشكر المبعوث الخاص غريفيث والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام على إحاطتيهما. وتشيد الصين بالجهود التي يبذلانها للتشجيع على إبرام وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وتحسين الحالة الإنسانية في اليمن. وتكتسي هذه الجهود أهمية خاصة في مواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ما فتئت الصين تتابع عن كثب التطورات الحاصلة في اليمن. ونؤيد نداء وقف إطلاق النار الذي وجهه الأمين العام ومبعوثه الخاص. ونرحب بوقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنته المملكة العربية السعودية بالنيابة عن التحالف. وينبغي لجميع الأطراف أن تبذل مزيدا من الجهود على نفس المنوال من أجل التوصل معا إلى وقف تام لإطلاق النار والحفاظ عليه.

وتشاطر الصين الأمين العام ومبعوثه الخاص الشعور بالقلق إزاء عدم الاستقرار في جنوب اليمن. وقد أصدر المجلس بالفعل بيانا صحفيا في هذا الصدد (انظر SC/14094)، دعا فيه إلى الإسراع بتنفيذ اتفاق الرياض. ونؤكد من جديد أهمية اتفاق الرياض، الذي يخدم مصالح جميع الأطراف. إن المواجهة والتصعيد هما آخر ما يحتاجه الشعب اليمني، خاصة في هذه اللحظة الصعبة.

وتمثل التسوية السياسية السبيل الوحيد للمضي قدماً لإنهاء النزاع في اليمن. فقد أثبتت سنوات الصراع أنه لن يكون هناك منتصرون في هذه الحرب. وتؤيد الصين الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لضمان إبرام وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وتعزيز تدابير بناء الثقة في المجالات الإنسانية والاقتصادية واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع.

ومن الضروري أن تعزز جميع أطراف النزاع إرادتها السياسية وأن تدخل في حوار ومشاورات على نطاق واسع. ونحث جميع الأطراف على البقاء على اتصال وثيق بتنسيق من السيد غريفيث، ونشجع بلدان المنطقة على مواصلة القيام بدور إيجابي. ورسالة الصين واضحة ومتسقة: إن التوصل إلى تسوية سياسية أمر ضروري. وتعمل سفارتنا في اليمن بنشاط مع حكومة اليمن والأطراف الأخرى في البلد.

إن الحالة الإنسانية في اليمن مثيرة للقلق ويزيد من تفاقمها جائحة كوفيد-19 والفيضانات ونقص الطاقة، وغير ذلك من التحديات. والمصالح الأساسية للشعب اليمني على المحك. ونحث جميع الأطراف على إظهار الوحدة والكفاح المشترك ضد الجائحة وتحسين سبل العيش للشعب اليمني. وفي الأسبوع الماضي، تبرعت الصين بـ 10 آلاف قناع للوجه من نوع N95 لوزارة الصحة اليمنية، فضلاً عن مساعدات إنسانية أخرى، مثل الأرز. وندعو المجتمع الدولي والبلدان المانحة إلى زيادة المساعدة الأساسية المقدمة إلى اليمن، ولا سيما خلال الاجتماع الافتراضي الرفيع المستوى المقبل لإعلان التبرعات، المقرر عقده في 2 حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، يجب احترام سيادة اليمن واستقلاله السياسي ووحدته وسلامته الإقليمية احتراما كاملا.

المرفق الخامس

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سنغر وايسنغر

نود أن نشكر مارتن غريفيث وراميش راجاسينغام على إحاطتيهما.

منذ اجتماعنا السابق (انظر S/2020/313)، تدهورت الحالة في اليمن تدهورا كبيرا. واسمحوا لي أن أنتقل أولا إلى السياق السياسي. إن إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي بشأن حالة الطوارئ والإدارة الذاتية في جميع أنحاء الجنوب يبعث على القلق من اندلاع حرب أهلية جديدة في ذلك الجزء من البلد. ونعلم أنه قوبل باستياء من زعماء معظم المحافظات الجنوبية.

وإلى جانب تسببه في تفاقم الحالة المتقلبة بالفعل وتعقيد استجابة البلد لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يثير الإعلان مخاوف جدية بشأن إدارة مؤسسات هامة مثل البنك المركزي وميناء عدن. ولا يحتاج اليمن إلى المزيد من التشرذم السياسي. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد أنه يتعين على جميع الأطراف تعزيز جهودها من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض.

ولا يزال القتال مستمرا في شمال ووسط اليمن، ولا تزال منطقة مأرب مهددة. ونحث جميع أطراف النزاع على وقف الأعمال العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات دون المزيد من التأخير.

ثانيا، أود أن أتحول إلى الجائحة. وتفيد منظمة الصحة العالمية بأن الفيروس ينتقل بشكل كامل في اليمن، حيث ينتشر المرض دون أن يتم اكتشافه بين السكان الذين يعانون من أدنى مستويات المناعة من الأمراض مقارنة بسكان البلدان الأخرى. وقدرات الاختبار غير كافية، ونود أن نكرر دعوة منظمة الصحة العالمية السلطات المحلية للإبلاغ بشفافية عن الحالات المؤكدة. وندرك أيضا أن القدرة على رعاية المرضى تواجه عوائق جراء التهديدات الحقيقية والمخاطر المتصورة التي تستهدف بعض العاملين الدوليين في مجال الرعاية الصحية. وهذا أمر غير مقبول، ويشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني.

ويحتاج اليمن على وجه الاستعجال إلى التصدي بصورة موحدة للعواقب المحتملة للوباء. ويشمل ذلك زيادة الإنفاق على القطاع الصحي واتباع سياسات مالية قصيرة الأجل من شأنها التخفيف من أثر الإغلاق.

وعلاوة على ذلك، ونظراً لانتشار كوفيد-19، ينبغي للسلطات على جانبي خط الجبهة أن تعمل على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، بمن فيهم جميع الصحفيين المحتجزين لدى الحوثيين.

وثمة أثر آخر للجائحة يتعلق بوصم المهاجرين في اليمن وممارسات كراهية الأجانب إزاءهم باعتبارهم "ناشرين للمرض". فحملات كراهية الأجانب واتخاذهم كبش فداء يؤديان إلى الانتقام من تلك المجتمعات الضعيفة، بما في ذلك بالمضايقات البدنية واللفظية والحجر الصحي القسري والحرمان من الحصول على الخدمات الصحية والقيود على التنقل والنقل القسري إلى مناطق خط المواجهة والصحراء وتركهم، وقد تقطعت بهم السبل، من دون طعام أو ماء أو خدمات أساسية.

لقد قال المبعوث الخاص إنه لا يمكن لليمن أن يقاتل على جبهتين – الحرب والجائحة. وأنا أجرؤ على أن أقول أنه لا توجد جبهتان بل أربع جبهات، إذا ما شملنا الظروف المناخية الشديدة وغزو الجراد.

وقد تحققت مكاسب كبيرة ضد زحف الجراد الصحراوي في اليمن، الأمر الذي يشكل دليلا على ما يمكن أن يحدث عندما توحد السلطات والمجتمع الدولي جهودهم ويعملون معا. ومع ذلك، فإن المعركة طويلة ولم تنته بعد. فوفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يتعرض عدد أكبر من الناس لخطر فقدان سبل عيشهم وتردي الأمن الغذائي في الأشهر المقبلة.

ونود أن نعرب عن تأييدنا الكامل لجهود المبعوث الخاص وهدفه المتمثل في إشراك النساء والشباب بشكل كامل في جميع مراحل عملية السلام. فلا بد من سماع أصوات مثل صوت علا السقاف، صانعة السلام اليمنية الشابة. لقد أشارت، في الإحاطة التي قدمتها إلى المجلس الشهر الماضي، إلى كونها حضرت في حياتها القصيرة جنازات أكثر من زيجات. ويجب أن تشمل المناقشات بشأن مستقبل اليمن وجود الأجيال الشابة وإسهاماتها.

وأخيرا، نحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية فورا والعمل معا لإعادة بناء بلدهم. والجمهورية الدومينيكية على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، الذي يشكل السبيل الوحيد الممكن لتحقيق السلام والتقدم اللذين يريدهما اليمنيون ويستحقونهما.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر المبعوث الخاص، غريفيث، والأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية، راميش راجاسينغام، على إحاطتيهما.

إن من دواعي القلق الشديد أننا ما زلنا نشهد قتالا في اليمن على الرغم من الحاجة الملحة إلى وقف النشاط العسكري والتركيز على احتواء انتشار مرض فيروس كورونا. ونكرر الدعوة التي وجهها الأمين العام لوقف الأعمال العدائية في اليمن والتركيز على التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض وبذل كل ما هو ممكن لمكافحة جائحة كوفيد-19. فستكون لانتشار الفيروس عواقب مدمرة على شعب اليمن، الذي يعاني أصلا من أكبر أزمة إنسانية، بالنظر إلى ما ورد في التقارير عن أن ما يقرب من نصف المرافق الصحية لا تعمل في اليمن.

إننا نرحب بإعلان قوات التحالف تمديد وقف إطلاق النار لمدة شهر، ونحث الحوثيين على التمسك به كذلك. فقد حان الوقت لتوقف جميع الأطراف النشاط العسكري وتستأنف المحادثات لأن ذلك هو السبيل الوحيد لمواجهة الجائحة، التي تشكل تهديدا مشتركا للجميع، مواجهة فعالة. ونحث الأطراف على العمل مع المبعوث الخاص بصورة بناءة ومن دون تأخير وعلى بذل جهود للتوصل إلى اتفاق بشأن بدء عملية سياسية رسمية لإنهاء الأزمة.

وتثير آخر التطورات في جنوب اليمن، بالإضافة إلى القتال الدائر في الشمال، قلقا بالغا كذلك. فإعلان الحكم الذاتي من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، وما أعقبه من اشتباكات بين المجلس والقوات الحكومية، يقوضان جهود المبعوث الخاص لاستئناف المحادثات وإنهاء الحرب. ونحن ندعو حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى وقف النشاط العسكري ومواصلة تنفيذ اتفاق الرياض، الذي من شأنه أن يسمح للطرفين بالمشاركة في المحادثات السياسية بشأن حل النزاع في اليمن.

ولا يمكن التوصل إلى حل للنزاع إلا من خلال حل وسط سياسي يعالج الشواغل المشروعة لجميع اليمنيين. وهذا يتطلب عملية سياسية جامعة وشاملة تتوسط فيها الأمم المتحدة، بمشاركة كاملة وهادفة من النساء والشباب.

ونرحب بإعلان المملكة العربية السعودية بشأن استضافة مؤتمر للمانحين في 2 حزيران/يونيه لدعم اليمن. ومما يؤسف له أن القيود المفروضة على إيصال المعونة الإنسانية في اليمن لا تزال قائمة وتمنع منظمات المعونة من مساعدة المحتاجين. ويتعين على جميع أطراف النزاع احترام المبادئ الإنسانية وضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وبأمان. ويكتسي تأمين إيصال الإمدادات الإنسانية، بما في ذلك المعدات الطبية، أهمية كبيرة لمنع انتشار كوفيد-19.

ونشدد كذلك على ضرورة امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وكفالة المساءلة على جميع الانتهاكات والتجاوزات. فينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية الفئات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء والأطفال. كما إننا ندعو إلى إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفا، بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يواجهون خطر الإصابة بكوفيد-19 في سجون مزدحمة.

وأخيرا، أود أن أكرر مرة أخرى دعوتنا إلى الحوثيين للسماح لمسؤولي الأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط صافر "FSO SAFER" من دون تأخير من أجل الحيلولة دون وقوع كارثة بيئية.

المرفق السابع

بيان نائبة الممثلة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغين

أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة بشأن آخر المستجدات.

يواجه اليمن الآن، بالإضافة إلى استمرار الحرب، انتشار جائحة مرض فيروس كورونا. وقد حان الوقت لكي تغتنم الأطراف اليمنية الفرصة لتحقيق السلام بالاتفاق على وقف فوري ودائم لإطلاق النار وبالإسهام في حل سياسي شامل والاتفاق عليه. والوقف الفوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، على نحو ما دعا إليه الأمين العام، أمر مطلوب بالفعل لمكافحة هذه الجائحة. وترحب فرنسا، في ذلك الصدد، بإعلان المملكة العربية السعودية، باسم التحالف، عن وقف هجماتها من جانب واحد لمدة شهر آخر.

ومع ذلك، لا يزال يساور بلدي القلق من أن القتال لا يزال مستمرا في مناطق مختلفة في اليمن. ونكرر دعوتنا أولئك الذين يقاتلون في اليمن إلى أن يوقفوا الأعمال العدائية على الفور. فمن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يتعاونوا بشكل كامل مع المبعوث الخاص للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

ومن الضروري كذلك مواصلة الجهود التي تؤدي بالأطراف إلى قبول اجتماع الأزمة الذي دعا إليه المبعوث الخاص، على الأقل لتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الجائحة. ولذلك تدعو فرنسا الأطراف إلى مواصلة مناقشاتها بطريقة بناءة أكثر ومن دون إبطاء بشأن مقترحات مارتن غريفيث لوقف إطلاق النار وتدابير بناء الثقة واستئناف التسوية السياسية للأزمة. ونكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لمارتن غريفيث لتحقيق تلك الغاية. وكذلك يجب كفالة مشاركة المرأة.

وكذلك تحث فرنسا حكومة اليمن ومجلس الجنوب الانتقالي على التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض في جنوب اليمن، حيث ينبغي أن يسود الهدوء ووقف الأعمال العدائية. ويجب على ذلك المجلس أن يحترم سلامة اليمن الإقليمية ووحدته.

ويجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، وأن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق، بما في ذلك حماية العاملين في المجالين الإنساني والصحي ومرافقهما. فهذا أمر ضروري أكثر من أي وقت مضى من أجل تيسير الاستجابة لأزمة كوفيد-19.

ويساورنا، بطبيعة الحال، قلق بالغ إزاء انتشار الجائحة في اليمن. فالسكان اليمنيون معرضون للخطر بشدة، إذ أن من بينهم نسبة عالية جدا من الأطفال، كما ذكر الممثل الدائم لبلجيكا. ولا تعمل سوى نصف الهياكل الأساسية الطبية بطاقتها الكاملة، في حين استمرت الاحتياجات الإنسانية في الزيادة في بلد يعتمد 80 في المائة من سكانه على المساعدة الإنسانية للاستمرار في البقاء. كما إن العواقب المالية والاقتصادية للجائحة أصبحت محسوسة بالفعل، مما يزيد من إضعاف وإيذاء أحد أكثر الشعوب حرمانا في العالم.

فيجب زيادة الجهود الرامية إلى منع انتشار الجائحة والاستجابة لها. ومن الأهمية بمكان التغلب على النقص في الإمدادات والمعدات الأساسية، بما في ذلك الفحوص ومعدات الحماية والمنفِّسات. ويشكل التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الأطراف اليمنية، أمرا أساسيا في هذا الصدد،

كما أبرز مقدمو الإحاطات. ويجب حماية ودعم العاملين في المجال الإنساني والصحي والمرافق الإنسانية والصحية وأن تتاح لهم إمكانية الوصول وحرية التنقل التي يحتاجون إليها.

وأخيرا، من الأهمية بمكان ومن الملح كفالة وصول الأمم المتحدة إلى ناقلة النفط صافر، التي تشكل تهديدا خطيرا للبيئة، لأن تسرب النفط قد يحدث ضررا كبيرا بالمنطقة. وكما أكد المتكلمون السابقون، فإن استمرار التقاعس عن اتخاذ أي إجراء هو أمر خطير.

وفي الختام، تظل فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بإيجاد حل يهدف إلى إنهاء الحرب في اليمن، وبشكل أعم، إلى كفالة تخفيف حدة التصعيد في المنطقة.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث والأمين العام المساعد بالإنابة راميش راجاسينغام على موافاتنا بآخر المستجدات.

إن من المؤسف أن الأمور لا تزال تبعث على القلق على الأرض، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها هؤلاء السادة وأفرقتهم. ومع ذلك، يسرنا أن نسمع من المبعوث الخاص أن حكومة اليمن شاركت بصورة بناءة في مقترحات المبعوث الخاص وأن الحوثيين استجابوا كذلك. ونأمل في أن تؤتي هذه الجهود ثمارها قريبا.

فنحن نقرأ كل يوم تقريبا عن حوادث تنطوي على تصعيد للعنف وجماعات مسلحة تسيطر على الجنوب وصراع مفتوح في الشمال وعدد متزايد من حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا وتدهور في الاقتصاد وانخفاض في قيمة الريال اليمني. وتضاف إلى تلك الأنباء التقارير التي تفيد بأن 80 في المائة من السكان – أي حوالي 24 مليون نسمة – لا يزالون يعتمدون على المعونة الإنسانية وأن 10 ملايين منهم معرضون لخطر المجاعة.

وإذا لم يطرأ تغيير في الأشهر المقبلة، فقد يحدث انهيار كامل في اليمن، دون أن يحقق أي طرف مكسبا من الصراع من أجل السيطرة. ولذلك فإننا نؤيد تأييدا تاما الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل إنهاء النزاع ومعاناة شعب اليمن.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، أذكر بجميع الالتزامات المتفق عليها. فالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقي ستوكهولم والرياض هائلة، نظرا إلى مدى صعوبة جلوس الأطراف حتى على طاولة واحدة. ولذلك يجب علينا أن نتجنب إغراء التخلي عن الالتزامات التي نفذت بالفعل لمجرد أنه لا يمكن بعد تنفيذ التزامات أخرى.

ونرى أنه ينبغي للأطراف أن تركز، حيثما توجد مسائل خلافية، على ما يمكن تنفيذه وأن تعمل بجد لإحراز تقدم تدريجي، حيث أن لكل خطوة نحو السلام أهميتها.

ونكرر الإعراب، في ذلك الصدد، عن قلقنا الشديد إزاء الإعلان الصادر عن المجلس الانتقالي الجنوبي، ونعيد تأكيد التزامنا بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. فمن الأهمية بمكان التعجيل بتنفيذ اتفاق الرياض.

ثانيا، أود أن أتناول مسألة السماح بإيصال المساعدة الإنسانية ودعم السلطات في التصدي لكوفيد-19. إن كوفيد-19 تهديد خطير في اليمن، إذ ينتشر الوباء بسرعة ويمكن أن يكون مميتا مثل الحرب نفسها. وكما ذكر الأمين العام المساعد، فقد سُجلت حتى صباح اليوم 72 حالة مؤكدة، بما في ذلك 13 حالة وفاة؛ وأشارت تقارير سابقة إلى أن اليمن لم تكن فيه سوى حالة واحدة مؤكدة. ومن المحزن أن البلد لا يتوفر على أي قدرات للتصدي للوباء في ظل تعطل نظام الرعاية الصحية بسبب الحرب.

ولذلك تدعو إندونيسيا السلطات إلى التحلي بالشفافية لتمكين المجتمع الدولي من التصدي للوباء وفقا لذلك والسماح بإيصال المساعدة الإنسانية المناسبة.

ثالثا، أود أن أوجه نداء إلى الأطراف من أجل التعاون مع المبعوث الخاص. فنحن في شـــهر رمضـان المبارك وسـنحتفل قريبا بعيد الفطر، وهو وقت رائع للأمة. وليس هناك وقت أفضـل من هذا الوقت لكي تلقي الأطراف أسـلحتها وتركز على صـياغة تسـوية سـياسـية. وأقل ما يكن أن نفعله هو الاتفاق على هدنة لأسباب إنسانية على الأقل حتى عيد الفطر، لفسح المجال للحوار وتمكين المبعوث الخاص من العمل على المقترحات والســـماح للعاملين في المجال الإنســـاني من تقديم المســـاعدة في الاســـتجابة التي في التصدي لكوفيد-19.

وفي هذا الصـــدد، نرحب بتمديد التحالف لوقف إطلاق النار من جانب واحد ونحث الحوثيين على الرد بالمثل فوراً من أجل وقف الأعمال العدائية فضلا عن التصدي لكوفيد-19.

ونأمل جميعا أن تحدث معجزة في اليمن، ولكنها لن تتحقق إلا إذا التزمت جميع الأطراف بتنفيذ الاتفاقات السابقة وشاركت بصورة بناءة مع المبعوث الخاص لاستئناف العملية السياسية.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالإنابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما بشأن آخر المستجدات في الحالة الأمنية في اليمن.

في الشهر الماضي، لم نرحب بوقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنه التحالف فحسب، بل أيضا باحتمالات التوصل إلى وقف شامل للأعمال العدائية في اليمن من خلال مبادرة السلام المشجعة جدا التي اقترحها الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية.

إن الحالة الراهنة في الميدان، التي اتسمت بصفة خاصة بإعلان المجلس الانتقالي للجنوب استقلال اليمن، تبعث على القلق العميق وتذكرنا بأن آمالنا لم تدم طويلا وأن تعبئتنا يجب أن تكون أقوى. ويناشد وفد بلدي جميع الأطراف احترام مختلف الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السابق ويدعوها إلى استئناف الحوار. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب على أطراف النزاع في اليمن أن تقتنع بأن القوة العسكرية لن تحل خلافاتها.

وفي ضوء الأحداث التي تقع في الجنوب وبغية إجراء مفاوضات السلام في المستقبل، ينبغي اتباع نهج أكثر شمولا للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للنزاع تشمل، بالإضافة إلى الحكومة والحوثيين، المجموعات التمثيلية الرئيسية الأخرى في البلد. كما ندعو الجهات الفاعلة الإقليمية وأعضاء المجلس الذين لهم تأثير على الأطراف إلى عدم ادخار أي جهد للمساعدة في إحراز التقدم بشأن محادثات وقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء عواقب الفيضانات التي وقعت مؤخرا في عدة أجزاء من البلد وتسببت في خسائر في الأرواح وإصابات وشردت آلاف الأسر. ويمكن لبداية موسم الأمطار في اليمن أن تؤدي إلى تفاقم حالة عدد من الأسر التي شردت بالفعل وتتعرض لأمراض مختلفة، بما في ذلك مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

واستمرار القتال في البلد، لا سيما في عدن ومبروك والبيضاء، على الرغم من انتشار وباء كوفيد-19، يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ تدفق المنتجات الأساسية والأدوية في جميع أنحاء البلد وأن يزيد من سوء الظروف المعيشية الصعبة أصلا لآلاف الأسر. ولن يتمكن اليمن من مواجهة الحروب والأوبئة والفيضانات في نفس الوقت. ولهذا السبب نحث الأطراف المتحاربة على الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية لإنهاء الهجمات العسكرية. وندعوها إلى رفع القيود المفروضة على تنقل الوكالات الإنسانية من أجل تقديم المعونة والمساعدة إلى السكان الذين يعانون منذ سنوات من الحرب والذين يتناقص مستوى حصانتهم العامة يوما بعد يوم.

ونناشد المجتمع الدولي ومجلس الأمن بصفة خاصة ألا يدخرا أي جهد لمنع تفاقم واحدة من أكبر الحالات الإنسانية الكارثية التي شهدها العالم على الإطلاق.

وفي الختام، تؤكد النيجر من جديد دعمها الكامل للجهود المتواصلة التي يبذلها مارتن غريفيث لإسكات المدافع في اليمن وحث الأطراف على تحقيق السلام في البلد.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إندا روندا كينغ

نرحب بمقدمي الإحاطتين ونشكرهما على التزامهما المستمر تجاه الشعب اليمني.

ويؤسفنا أنه يجب علينا الآن أن نقبل بأن اليمن يقاتل على جبهتين. لقد دمرت سنوات الحرب العديد من مؤسسات البلد، والآن يواجه الشعب اليمني مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي لا يزال ينتشر على نحو متزايد. فنتيجة للنزاع الذي طال أمده، انهار نظام الرعاية الصحية في اليمن ويتعرض للضغط، إذ لا يعمل سوى نصف مستشفياته.

ولا يزال معظم السكان في أمس الحاجة إلى المعونة الإنسانية، لأنهم يفتقرون إلى الغذاء ومياه الشرب والوقود وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية. وفي ذلك الصدد، فإن إيصال الإغاثة الإنسانية دون عوائق وفقا للقانون الدولي أمر أساسي لبقاء كثير من الناس. وتقليص بعض العمليات واحتمال إغلاق عمليات أخرى يمثل الفرق بين الحياة والموت، ونغتنم هذه الفرصة لنشكر البلدان والوكالات التي تواصل دعم عمليات المعونة من خلال تبرعاتها.

وسيكون لوباء كوفيد-19 أثر شديد في جميع أنحاء البلد، حيث يعاني الكثيرون من فقدان سبل العيش. ولا تزال الحالة في اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم، ومن غير المعقول أن تزداد الاحتياجات الإنسانية للناس سوءاً بسبب أثر كوفيد-19. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يساعد المجتمع الدولي في تعزيز قدرة الحكومة اليمنية على حماية حياة الناس وسبل عيشهم في المستقبل، ونرحب بمؤتمر إعلان التبرعات الإنسانية الذي أعده راميش.

وفي خضم التصدي لكوفيد-19، لا تزال هناك حاجة إلى حل سياسي للأزمة التي طال أمدها. ونرحب بتمديد وقف إطلاق النار ونؤكد على ضرورة اضطلاع اليمن بالمسؤولية عن العملية السياسية وتوليه زمامها بصورة جماعية. وهذا هو الطريق الوحيد للنهوض على نحو كريم باليمن ومؤسساته وأطيافه السياسية. ولتعزيز القاعدة الاجتماعية والثقافية اللازمة لتحقيق السلام المستدام، من الأهمية بمكان إشراك جميع فئات المجتمع في جميع مراحل العملية السياسية.

ختاما، نشدد مرة أخرى على ضرورة إحراز تقدم في معالجة الشواغل المتعلقة بناقلة النفط المتآكلة "صافر" التي تهدد البيئة البحرية علاوة على حياة الكثيرين في المنطقة.

وشأني شأن السيد غريفيث، ما زلت آمل، باسم الشعب اليمني، في تحقيق السلام المستدام واسترداد كرامته.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية بالنيابة ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، راميش راجاسينغام على إحاطتيهما. تؤيد جنوب أفريقيا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لإيجاد حل سلمي للحالة في اليمن في ظل الظروف العصيبة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وقدم السيد راجاسينغام إحاطة مثيرة للقلق، وخاصة بشأن الإغلاق الوشيك للخدمات الصحية التي تمس الحاجة إليها، ولا سيما الخدمات التي تقدمها منظمة الصحة العالمية والعديد من المنظمات غير الحكومية. ونأمل أن تستجيب البلدان المانحة بسخاء لاجتماع 2 حزيران/يونيه الذي قدم فيه راميش تقريرا.

ونرحب بالممثل الدائم لليمن في مداولاتنا هذا الصباح.

ويود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على ارتباط الحالة الإنسانية الأليمة المستمرة في اليمن بالمأزق السياسي. وبالتالي ستركز مداخلتنا على عنصرين.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تلاحظ جنوب أفريقيا أن هناك عددا متزايدا من الحالات المؤكدة للإصابة بفيروس مرض كوفيد-19. فمع استمرار عمل نصف المرافق الصحية فقط في جميع أنحاء البلاد بكامل طاقتها بسبب التفجيرات والقصف المكثف سابقا، لم يعد اليمن مهيأ للتعامل مع جائحة كوفيد-19. وقد بدأ انتشار الفيروس الآن في شمال اليمن حيث يقيم بعض أكثر الأطفال والأسر ضعفا في هذه الكارثة الإنسانية. وإذا لم تعالج هذه الأزمة، سيعاني جيل بأكمله من عواقب بدنية ونفسانية في المدى البعيد.

وتمشيا مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في سياق هذه الجائحة الفتاكة لأجل السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ترحب جنوب أفريقيا بالتدابير التي تتخذها كل من حكومة الوفاق الوطني والحوثيين للحد من انتشار جائحة كوفيد-19 بإغلاق المطارات والمدارس والمقاهي وقاعات الزفاف بدرجات متفاوتة، فضلا عن إجراء اختبارات درجة الحرارة في عدة نقاط دخول إلى البلد. وتؤكد تلك الإجراءات قدرة كلا الجانبين على العمل معا من أجل تحقيق هدف مشترك. ومع ذلك، يجب وقف العنف كي يتمكن الشعب اليمني والعاملون الصحيون ومنظمات الإغاثة من تسخير جهودهم لإبطاء انتشار الفيروس والتخفيف من أثره الاجتماعي والاقتصادي.

وبالتالي، تحث جنوب أفريقيا أطراف النزاع على السماح للموظفين الخبراء بالسفر إلى جميع الأجزاء المتضررة من اليمن لتقديم الدعم وغيره من أشكال الإغاثة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وعلاوة على ذلك، نحث جميع الأطراف على ضرورة الامتناع عن الأفعال التي تحرم المدنيين من حقهم في الغذاء والرعاية الصحية. ونذكّر أطراف النزاع بضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقيد بالالتزامات الناشئة عن اتفاقيات جنيف.

وفيما يتعلق بالمأزق السياسي، من المهم أن تتجنب جميع الأطراف تفاقم الكارثة الإنسانية الراهنة وأن تلتزم باستئناف عملية التفاوض السياسي. ويكمن مفتاح الحل السلمي في الاستعداد السياسي لجميع أطراف النزاع للمشاركة بصورة مجدية في المناقشات، فضلا عن تفهم الحاجة إلى التنازل عن بعض

مطالبها. وبذلك فحسب يتسنى إحلال السلام الدائم في اليمن وإعادة بناء البلد على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

ونلاحظ أن تنفيذ اتفاق الرياض قد توقف. وتود جنوب أفريقيا أن تكرر دعوتها إلى تنفيذ هذا الاتفاق المهم بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، فضلا عن التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم المبرم في كانون الأول/ديسمبر 2018. ويعدُّ اتفاق وعملية ستوكهولم أساسيين لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار في اليمن في نهاية المطاف.

وتدعو جنوب أفريقيا أطراف النزاع إلى اتخاذ تدابير جديدة لبناء الثقة مثل الإفراج عن المحتجزين والسجناء والاتفاق على مجموعة من التدابير الوطنية لمكافحة جائحة كوفيد-19 والإفراج عن جميع السفن التي يحتجزها أي من الطرفين في البحار قبالة سواحل اليمن، وأي تدابير أخرى يعتقد الطرفان أن بوسعها أن تعزز الثقة. وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى أن تتقيد جميع أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء التهديد الذي تشكله ناقلة النفط المتآكلة "صافر" وعدم إحراز تقدم في السماح للخبراء التقنيين بإجراء تقييم وإصلاح أولي لتجنب حدوث كارثة بيئية واقتصادية في اليمن ولجيرانه. ويجب التصدي لهذا التهديد على أساس تقني بحت ودون أي تسييس.

ختاما، نود أن نؤكد مرة أخرى أن الحل المستدام الوحيد لهذا النزاع هو التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية عادلة وشاملة بقيادة اليمن وملكيته، وتعطي الأولوية القصوى لمصالح ورفاه جميع مواطني اليمن. وفي ذلك السياق، ندعو أيضا إلى المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في جميع جوانب العملية السياسية الشاملة. ونشكر المرأة اليمنية على أنها في طليعة الداعين إلى وقف إطلاق النار وإطلاق سراح السجناء.

ولتعود الأطراف اليمنية إلى اتفاق ستوكهولم الشامل والحوار الوطني. ويجب على الأطراف التحلي بالجرأة والشجاعة والحسم. وأثبتت هذه الأوقات التي يسودها عدم اليقين أنه ليس بوسع هذه الأطراف أن تتأخر أكثر بمجرد التوصل إلى اتفاق. ويجب عليها المضي فورا من أجل الجميع.

المرفق الثاني عشر

بيان القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

نود أن نشكر السيدين مارتن غريفيث وراجاسينغام على إحاطتيهما. وأشعر كما لو كنا هنا في هذه الحالة من قبل. ونشكر كلا مقدمي الإحاطات على جهودهما المضنية المستمرة في هذه الظروف الصعبة للغاية، نشكر مارتن، على صموده ومساعيه المستمرة في قيادة الطرفين في المحادثات، ورامیش، على جهوده الطويلة الأجل وجهود فريقه في إحدى أسوأ الحالات الإنسانية في العالم. ولذلك أشكرهما وفريقهما بصدق بالنيابة عن المملكة المتحدة على عملهم.

وإذ يذكر اليمنيون بعضهم بعضا ويتبادلون فيما بينهم بركات شهر رمضان، فقد أصابتهم محنة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فهناك 50 حالة إصابة مبلغ عنها رسميا في حين تشير النمذجة التي تمولها المملكة المتحدة إلى أن عدد اليمنيين المصابين بمرض الفيروس قد بلغ آلافا بالفعل. وقدمت المملكة المتحدة أكثر من 940 مليون دولار منذ بداية الجائحة لدعم الاستجابة العالمية لـــها وتعهدت أيضا بتقديم بليوني دولار إلى التحالف العالمي للقاحات والتحصـــين من أجل تطعيم 75 مليون طفل ضـــد الأمراض المعدية الفتاكة في جميع أنحاء العالم.

ولكنني أريد أيضـــا أن أدعو الحكومة والســـلطات الحوثية إلى مواصـــلة العمل مع الأمم المتحدة لضمان استجابة وطنية فعالة. وندعو السلطات الحوثية إلى الشفافية في الإبلاغ عن الحالات حتى تتمكن منظمة الصحة العالمية من تحديد الاحتياجات وشراء المعدات وضمان وصول الإمدادات إلى المحتاجين.

وتمثل مقترحات مارتن غريفيث من أجل إرساء إطار سياسي ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد الخيار الوحيد المتاح فعلياً. فالحسم العسكري ليس بخيار وارد وقد تثبّتنا من ذلك على مدى سنواتٍ عدة. ومعرقلو الاتفاقات والمحادثات إنّما يطيلون ببساطة أمد شقاء الشعب اليمني دون تحقيق أيّ فائدةٍ اســـتراتيجية أو تكتيكية جليّة. وعليه، تدعم المملكة المتحدة جهود مارتن غريفيث دعماً كاملاً، وأرحب بالتنسيق الوثيق بين سفراء الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لدى اليمن في هذا الشأن.

كما أرحّب بآخر ما أفاد به السيد غريفيث فيما يتعلق باستجابة الحكومة اليمنية لأحدث مقترحاته. وأحثّ الحوثيين على أن يحذوا حذوها وبحسب مارتن، فإنهم ملتزمون ولكنني أرى حاجةً إلى ما هو أكثر من مجرّد الالتزام إذ لم يعد بإمكان اليمنيّين الانتظار أكثر من ذلك. وبالتالي، فإن الانخراط البنّاء في عملية تقودها الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الذي يستحقونه. وأودّ أيضا أن أكرر تعليقات المبعوث الخاص حول أهمية إشراك المرأة في كلٍّ من الفريق الاستشاري التقني للمرأة اليمنية وفي المحادثات.

وفي ضـــوء تفشـــي جائحة كوفيد-19، أرحب مجددا بوقف إطلاق النار من جانب واحد وبتمديده لاحقاً، على نحو ما أعلنه التحالف الذي تقوده الســـعودية. ومن المهم ألا يعوق القتال الجهود الرامية إلى التصـــدي للجائحة. وتبيّن تلك الخطوة، التي لم تُقابل بالمثل، نوايا التحالف الجادة في وضـــع حد لهذا النزاع الرهيب.

وخلال هذه الفترة الحاسمة للغاية من عملية السلام، ألاحظ بقلق الأدلّة الموثّقة الواردة في الرسالة المؤرخة 21 نيســان/أبريل الموجهة من الولايات المتحدة إلى لجنتي مجلس الأمن المنشــأتين عملا بالقرارين

2231 (2015) و 2140 (2014). وتشير الرسالة المذكورة إلى ما جُمع من أدلّة لدى اعتراض سفينتين تحتويان على كميات كبيرة من الأسلحة الإيرانية المنشأ على ما يبدو. وأرحب بتشاطر المعلومات من هذا القبيل، مشجعاً الآخرين على المبادرة بالمثل. فشحنات الأسلحة تلك تشكِّل عقبة خطيرة أمام قضية السلام في اليمن ولا بدّ من وقفها.

إن أقلّ ما يمكن قوله إن الحالة المأساوية في اليمن قد ازدادت تعقيداً في أعقاب الإعلان السيء التوقيت الصادر عن المجلس الانتقالي الجنوبي. وأرحب بالبيان الصحفي الذي وافق عليه مجلس الأمن بسرعة في 29 نيسان/أبريل (SC/14176) بشأن ذلك الإعلان وأسلط الضوء على الخطر المستمر لوقوع اشتباكات عنيفة في الجنوب. وحيث أن جميع الأطراف قد أكّدت دعمها لاتفاق الرياض، فإنني أدعوها إلى الانضمام إلى الجهود التي تقودها المملكة العربية السعودية عبر تخفيف حدة التوتر وتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق.

ونرحب بما أعلنه السيد راجاسينغام حول عقد مؤتمر افتراضي لإعلان التبرعات للأغراض الإنسانية في 2 حزيران/يونيه وبالتفاصيل التي أوردها في هذا الشأن. ونحضّ بقوّة جميع المانحين على أن ينبروا ويقدّموا تمويلاً إنسانياً كبيرا في الوقت المناسب. وقد قدمت المملكة المتحدة أكثر من بليون دولار كتمويل منذ بدء النزاع، ونعتزم في هذا العام أيضاً الإعلان عن تبرع كبير.

بيد أنني ألاحظ بقلق أن ثمة قيودا غير مسبوقة لا تزال مفروضةً على الوصول في جميع أنحاء اليمن. وفي الشمال، يجب على الحوثيين الوفاء بالحد الأدنى من المتطلبات التشغيلية التي حددها المجتمع الدولي بوضوح، ومن بينها الموافقة السريعة على جميع الاتفاقات الفرعية، والتنفيذ الكامل لمبادرة برنامج الأغذية العالمي التجريبية المتعلقة بإعادة توجيه مساعداته واستخدام البيانات البيومترية، والسماح للوكالات الإنسانية بالعمل بصورة مستقلة وحرة. وما لم تُرفع تلك القيود وتتمكن المنظمات الإنسانية من إيصال المساعدة بفعالية، فإنّ المانحين لن يستطيعوا توفير التمويل. كما أننا ندعم وكالات الأمم المتحدة التي تبذل قصارى جهدها للحد من المخاطر وضمان وصول المعونة إلى من يحتاجونها.

ونبقى قلقين بشدة لأن احتياطي البنك المركزي اليمني من العملات الأجنبية يشارف على النفاد، ما قد يفضي إلى انهيار اقتصادي تترتب عليه عواقب إنسانية وسياسية. وثمة حاجة ماسة إلى مساعدة مالية خارجية كبيرة للبنك المركزي لتأمين استمرار الواردات، نظراً للخطر المتعاظم حاليا بفعل الآثار الثانوية غير القابلة للتنبؤ لجائحة كوفيد-19. ويجب على حكومة اليمن أن تشرع على وجه السرعة في إعداد خطة ذات مصداقية لطمأنة المانحين المحتملين إلى تنفيذ اتفاق الرياض، على أن يلزم البنك المركزي اليمني الحياد من الناحية التشغيلية مع تقدم المفاوضات.

لقد سبق أن تطرّقنا في المجلس إلى الأثر المدمر الذي ربما يحدثه تسرّب النفط من ناقلة النفط "صافر" على اليمن والمنطقة. وأحث الحوثيين مرة أخرى إما على السماح بإزالة النفط أو السماح لبعثة إصلاح بالقيام بعملها، لأنّ استمرار التقاعس بشأن هذه المسألة أمر متهور وخطير ويهدد بكارثة بيئية وإنسانية.

وألاحظ أيضاً أن الحوثيين كانوا قد وعدوا قبل حلول رمضان بالإفراج عن أفراد من الطائفة البهائية المضطهدة. وأنا أدعوهم إلى إطلاق سراح هؤلاء وجميع الذين احتُجزوا عن طريق الخطأ، بمن فيهم

الصـحفيون – وفق ما أشـار إليه المبعوث الخاص اليوم. ويكتسـي هذا الأمر أهميةً بالغة في سـياق جائحة كوفيد-19 .

أخيراً، اسـمحوا لي أن أختتم بياني من حيث بدأت. مرة أخرى ،أشـكر السـيد غريفيث على جهوده المتواصلة. وقد كان محقّا حين أشار في مستهلّ كلامه إلى إعطائنا الأمل بشأن حدوث تقدم، تماما كما كان محقا في قوله إن هذا الأمل واقعي. وأدعو الجميع في اليمن أيضاً إلى إعطاء الشعب اليمني أملاً حقيقيّاً.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أود بدايةً أن أشكر رئيس مجلس الأمن. وأخصّ بالشكر كذلك المبعوث الخاص مارتن غريفيث. ومن خلال الأمين العام، دأبت على متابعة عمل مارتن الشديد الدقة بكل تفاصيله، وقد استطاع أن ينقل إلينا عدوى تفاؤله الحذر. ولدينا أشخاص يتمنون له كل توفيق هنا، وخصوصاً في كنتاكي. وأعلم أن هذه المرحلة حاسمة بالنسبة لليمن وأدرك مدى حساسية هذه المسألة. ويحظى المبعوث الخاص بدعمنا. ونحن نعرف أولاً بأوّل ما يستثمره من ساعاتٍ طوال لا تحصى بغية تحقيق السلام والأمن في اليمن. كما أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته، وكذلك أعضاء فريقي مقدمي الإحاطتين على كل ما يبذلونه من أجل تحقيق السلام والأمن في اليمن.

تقف الولايات المتحدة إلى جانب أبناء الشعب اليمني الذين يقاسون كل ما يمكن تصوّره من مشاق، ساعين ببساطة للبقاء على قيد الحياة في خضم النزاع وانعدام الأمن الغذائي والفيضانات المدمرة، وحالياً انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وفي ضوء تلك المشاق، نرحب بتمديد التحالف الذي تقوده السعودية وقف إطلاق النار من جانب واحد، دعماً لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة ولجهود مكافحة كوفيد-19. وتحث الولايات المتحدة الحوثيين بقوة على الانضمام إلى حكومة اليمن لدعم وقف إطلاق النار هذا من خلال وقف العمليات الهجومية، بما يتيح لجميع الأطراف تركيز جهودها على مكافحة كوفيد-19 والسعي إلى إيجاد تسوية سياسية دائمة للنزاع.

وينبغي أن يجدّد الحوثيون التزامهم بتخفيف التصعيد، على أن يعقب ذلك استئناف المحادثات الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. ونحث أطراف النزاع على مواصلة استعراض مشاريع مقترحات المبعوث الخاص ورفدها بآراء هادفة، تجسد روح توافق الآراء المطلوب للمضي قدماً نحو إيجاد تسوية سياسية دائمة.

ونلاحظ مع القلق إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي مؤخرا عمّا يسميه بـ "إدارته الذاتية" لمحافظات اليمن الجنوبية. ولن تؤدي هذه الأعمال التي يُقدم عليها المجلس الانتقالي الجنوبي إلا إلى صرف الانتباه عن الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لكفالة وقف إطلاق النار في جميع أنحاء اليمن والتوصل إلى حل سياسي. ويساورنا القلق أيضاً إزاء التقارير التي تفيد بتزايد تدخل المجلس الانتقالي الجنوبي في عمليات البنك المركزي اليمني. ويجب على جميع الأطراف أن تواصل احترام مؤسسات الحكومة التي تشكل دعامة للاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن. وندعو المجلس الانتقالي الجنوبي وحكومة الجمهورية اليمنية إلى إعادة الانخراط في العملية السياسية التي نصّ عليها اتفاق الرياض.

وبالإضافة إلى ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ولا يزال تدخل الحوثيين المتعمد في عمليات المساعدة، في تحدٍّ صارخ للمبادئ الإنسانية، يحدّ من قدرة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية على تلبية احتياجات أضعف اليمنيين.

ونقرّ ببعض الخطوات التي اتخذها الحوثيون في مجالات معينة. وتشمل قرار رفع ضريبة الـ 2 في المائة المفروضة على مشاريع المعونة، وتوقيع اتفاقات مع المنظمات غير الحكومية، والموافقة على إجراء ما يلزم من تقييمات مستقلة للاحتياجات. غير أنه من الضرورة الحاسمة إحراز المزيد من التقدم، لا سيما فيما يتعلق بتسجيل البيانات البيومترية، وكفالة تمكن العاملين في المجال الإنساني من تنفيذ برامجهم ورصدها. كما تشجع الولايات المتحدة الحوثيين بقوة على التحلي الكامل بالشفافية والإبلاغ عن الإصابات بمرض كوفيد-19 من أجل تسهيل الاستجابة الفعالة لما فيه مصلحة الشعب اليمني.

وكما قلنا في مناسبات سابقة، تدعو الولايات المتحدة الحوثيين مرة أخرى إلى السماح للأمم المتحدة بتفتيش ناقلة النفط صافر وصيانتها. ويجب أن يتمكن موظفو الأمم المتحدة من الوصول فوراً إلى ناقلة النفط من أجل تجنب كارثة بيئية ستكون لها آثار واسعة النطاق في اليمن وفي أنحاء البحر الأحمر. ونحن ممتنون لمارتن غريفيث لمواصلة إثارة هذه المسألة في صنعاء. ويجب على الحوثيين التوقف عن عرقلة حل هذه المشكلة والسماح بإجراء التقييمات والإصلاحات المطلوبة.

وأخيراً، نحث جميع الدول الأعضاء على الامتثال التام لحظر الأسلحة محدد الهدف المفروض بموجب القرار 2216 (2015)، ونعرب عن قلقنا المستمر إزاء استمرار ورود تقارير عن تدخل إيراني في النزاع، بما في ذلك من خلال تقديم المعونة للحوثيين في شكل أعتدة فتاكة.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث والأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام على الإحاطتين والمستجدات. كما أرحب بالممثل الدائم لليمن في اجتماعنا اليوم.

نرحب مرة أخرى بوقف إطلاق النار الذي أعلن عنه التحالف من جانب واحد وبالجهود الرامية إلى حماية المدنيين وإنقاذ الأرواح، لا سيما في ظل جائحة مرض فيروس كورونا. ونؤكد من جديد دعمنا لوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه. ولا يزال يساورنا القلق إزاء الوضع السائد في اليمن في الآونة الأخيرة.

وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، ترحب فييت نام بتسليم المعدات الطبية وغيرها من الإمدادات من دون تأخير إلى فريق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وتؤكد أن الوقت قد حان لمساعدة الأطباء والعاملين في المجال الإنساني على القيام بعملهم على أكمل وجه لمساعدة الشعب اليمني على مكافحة جائحة كوفيد-19.

ومع ذلك، تأسف فييت نام لعلمها أن منظمة الصحة العالمية أمرت موظفيها بإيقاف العمل في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ويساورنا القلق إزاء عدم تنفيذ المنظمات غير الحكومية مئات من المشاريع الإنسانية. ولا يمكن مكافحة جائحة كوفيد-19 بشكل شامل إذا استمرت عرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

وتشاطر فييت نام الأعضاء الآخرين القلق إزاء استمرار انخفاض التمويل الذي يقدمه المانحون. فلم يتلقَ اليمن سوى 455 مليون دولار من أصل بليوني دولار ستحتاجها العمليات الإنسانية في الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي ظل هذه الخلفية، يود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية.

أولا، نحث جميع الأطراف على التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء اليمن من أجل تيسير العمل الإنساني ومكافحة كوفيد-19. وقد حذرت منظمة الصحة العالمية من تفشي العدوى على نطاق واسع في اليمن. ولذلك، من الضروري أن توقف الأطراف المعنية الأعمال العدائية وأن تتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة لمكافحة الجائحة.

ثانيا، نؤيد جهود الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتنظيم مؤتمر المانحين من أجل اليمن المتوقع عقده في 2 حزيران/يونيه. وندعو المانحين الدوليين والشركاء الآخرين إلى الوفاء بتعهدهم بتمويل العمليات الإنسانية في اليمن.

ثالثا، ندعو، أسوة بأعضاء آخرين، جميع الأطراف المعنية إلى تنفيذ اتفاقي ستوكهولم والرياض تنفيذا كاملاً بوساطة الأمم المتحدة. ونشدد أيضا على أهمية كفالة المشاركة الهادفة للمرأة في العملية السياسية، وحماية النساء والأطفال.

رابعا، ندعو جميع الأطراف إلى تعزيز تعاونها مع السيد غريفيث ودعمها لنهجه ذي الركائز الثلاث، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار عبر اليمن، واعتماد تدابير بناء الثقة، واستئناف

عملية سياسية جامعة بقيادة وملكية يمنيتين. ونحث أيضا حكومة اليمن والحوثيين على تعزيز تعاونهم بغية التوصل إلى اتفاق بشأن مقترحات المبعوث الخاص في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، نشـــيد بالعمل الدؤوب للمبعوث الخاص مارتن غريفيث وفريق الأمم المتحدة، ونؤيد مقترحات السلام التي قدمها.

وندعو إلى تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والشـــركاء الدوليين وجميع الأطراف في اليمن، وإلى أن يبذلوا المزيد من الجهود لوقف الأعمال العدائية الجارية، وضمان وصول المعونة الإنسانية من دون عوائق، وتضافر الجهود لمكافحة جائحة كوفيد-19.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، عبد الله علي فضل السعدي

اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم ولوفدكم الصديق كل التوفيق. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تمنياتي بدوام الصحة والرفاه لجميع أعضاء المجلس في هذه الأوقات الصعبة.

إن هذه الحرب التي يشنها الحوثيون لم تكن أبداً خيار الشعب اليمني، الذي يتوق إلى السلام والاستقرار. وقد حاولت الحكومة اليمنية تجنب الحرب وتحقيق السلام بطرق شتى، بما في ذلك تقديم تنازلات متتالية والاستجابة بحسن نية لنداءات الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص، وكذلك لمبادرة تحالف دعم الشرعية في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، رحبت حكومة اليمن بالبيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن (SC/14159) الذي دعا إلى وقف إطلاق النار على جميع الجبهات، وتوحيد الجهود، وتعبئة الموارد لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا الجديد، التي اجتاحت العالم وزادت من معاناة البشرية.

وتكرر حكومة اليمن الإعراب عن استعدادها للتجاوب بصورة بناءة وفعالة مع جميع الدعوات الصادقة إلى تحقيق السلام الشامل والمستدام في اليمن وفقاً للمرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 2216 (2015)، من أجل بناء مستقبل أفضل خالٍ من الميليشيات المسلحة والنزعة الإقليمية والحق المقدس في الحكم وفي إقامة دولة اتحادية عادلة وديمقراطية ومدنية ترقى إلى تطلعات الشعب اليمني كله.

وتستجيب حكومة اليمن للمقترحات الأخيرة التي قدمها المبعوث الخاص مارتن غريفيث من أجل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار وتنفيذ التدابير الاقتصادية والإنسانية واستئناف العملية السياسية وتشارك فيها بصورة إيجابية ومرنة. ومع ذلك، وبما أن جهود المبعوث الخاص قد تقوضت بسبب تعنت الحوثيين الذي انعكس في رفضهم لهذه المقترحات، فإننا نناشد المجتمع الدولي ومجلس الأمن ممارسة الضغط على الميليشيات الحوثية للامتثال للدعوات إلى وقف إطلاق النار وإلى وقف التصعيد وإنهاء حربها العبثية على الشعب اليمني.

وللأسف، وكما جرت العادة، صعّدت الميليشيات الحوثية عملياتها العسكرية في جبهات متعددة وأطلقت صواريخ باليستية على الأحياء المدنية والمناطق السكنية في مدينة مأرب واستغلت تقيد الحكومة اليمنية بتخفيف التصعيد وقتلت مواطنة يمنية بعد اقتحام منزلها في محافظة البيضاء وارتكبت أبشع الانتهاكات، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي والاغتصاب ضد المحتجزات اليمنيات في سجون الحوثيين. وقد ارتكبت هذه الممارسات في انتهاك صارخ للأعراف والقيم والتقاليد اليمنية ولقواعد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وآن الأوان لكي يدرك المجتمع الدولي كيفية تعامل هذه الميليشيات مع الهدنة الحالية وجميع الهُدُنات السابقة ويفهم أن الميليشيات الحوثية ليست سوى أداة لخدمة مخططات طهران على حساب أرواح اليمنيين.

لقد بذلت حكومة اليمن كل جهد ممكن لتنفيذ اتفاق الرياض ولا تزال على استعداد لمواصلة هذا النهج بالرغم من تعنت المجلس الانتقالي الجنوبي وما يسميه بإعلان الإدارة الذاتية، وهو خطوة متهورة تشكل رفضا واضحا لأحكام اتفاق الرياض واستمرارا للتمرد المسلح الذي وقع في آب/أغسطس من العام الماضي.

وإلى جانب رفض المجلس الانتقالي الجنوبي الامتثال لنداءات وبيانات التحالف الذي تقوده السعودية والعديد من الدول الشقيقة والصديقة والمجتمع الدولي ومجلس الأمن، لمطالبة المجلس الانتقالي الجنوبي بوقف الأعمال المتهورة التي تعوق تنفيذ اتفاق الرياض وتؤثر في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام مستدام في اليمن، فإنه يواصل تقويض الأمن والاستقرار في محافظة سقطرى وقام مؤخرا بعمليات تعبئة عسكرية استفزازية في أبين.

وتشدد حكومة اليمن على ضرورة امتثال المجلس الانتقالي الجنوبي لجميع الدعوات إلى سحب إعلانه غير الدستوري والعودة إلى تنفيذ اتفاق الرياض وأحكامه وفقا لمصفوفة التنفيذ المتفق عليها والوقف الفوري لجميع التدابير والممارسات التي من شأنها تعطيل عمل مؤسسات الدولة وتقويضه وأن تحجم عن التدخل بطريقة أو بأخرى في أداء الدولة لمهامها وأن تتخلى عن السيطرة على أصول الدولة ومواردها في العاصمة المؤقتة عدن وأن تتوقف عن تعطيل عمل فرق وزارة الصحة المكلفة بمكافحة جائحة كوفيد-19، لا سيما أن الحالة في محافظة عدن تزداد سوءاً بسبب الكارثة الطبيعية الأخيرة والزيادة الكبيرة في عدد حالات الإصابة المؤكدة بمرض فيروس كورونا.

وتكثف اللجنة الوطنية العليا للطوارئ لمواجهة كورونا كوفيد-19 جهودها الوقائية والعلاجية بالتنسيق مع السلطات المحلية في المحافظات المحررة، وتواصل التنسيق مع الدول الشريكة لليمن والمنظمات الدولية لضمان حشد مزيد من الدعم في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، حذرت اللجنة الوطنية العليا للطوارئ من أن استمرار الميليشيات الحوثية في التلاعب بمسألة جائحة فيروس كورونا والعبث بها واعتمادها سياسة التعتيم وانعدام الشفافية فيما يتعلق بالعدد الفعلي للحالات، يعوق الجهود الرامية إلى مكافحة الجائحة ويعرض حياة الملايين من اليمنيين للخطر. وندعو منظمة الصحة العالمية إلى التدخل على وجه السرعة والضغط على الميليشيات لتبادل المعلومات الصحية وإعلان العدد الفعلي للحالات بكل شفافية من أجل تلافي كارثة آزفة والمحافظة على حياة الملايين من المدنيين.

كَذَلِكَ ندعو الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية إلى تقديم المساعدة الطبية العاجلة والدعم من أجل إنقاذ أرواح المدنيين حتى يتسنى للمصابين الحصول على الرعاية الصحية المناسبة وإجراء اختبارات مبكرة على نطاق واسع وتزويد العاملين في المجال الصحي بمعدات الوقاية الشخصية القياسية والأجهزة الطبية الضرورية وأجهزة التنفس الاصطناعي اللازمة لمكافحة انتشار الجائحة واحتوائها بالنظر إلى هشاشة القطاع الصحي في اليمن.

ولا يفوتني أن أخص بالذكر المملكة العربية السعودية الشقيقة وأن أشكرها على تنظيم واستضافة مؤتمر المانحين لعام 2020 من أجل اليمن في 2 حزيران/يونيه بمشاركة الأمم المتحدة. وتدعو حكومة اليمن المجتمع الدولي والبلدان المانحة إلى المبادرة إلى الإسهام الفعال في تمويل برامج الإغاثة والاستجابة الإنسانية والإنمائية في البلد ودعم الجهود الرامية إلى إنجاح مؤتمر المانحين.

وفي الختام، لا تزال الميليشيات الحوثية تمنع فريق الخبراء الفني التابع للأمم المتحدة من الوصول إلى ناقلة النفط "صافر" في رأس عيسى. وتحمّل الحكومة هذه الميليشيات المسؤولية الكاملة عن عواقب انسكاب النفط بما في ذلك الآثار البيئية والاقتصادية المحتملة في حال عدم التوصل إلى حل للوضع. وندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهما والضغط على الميليشيات الحوثية للاستجابة لجهود الأمم المتحدة واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب وقوع كارثة بيئية في البحر الأحمر.